

لِمَ تأخرت وزارة التعليم؟ وأين ذهبت أموال الطلاب؟؟؟

جمعان الكرت - الرياض

بعد مُضي 16 عامًا على تطبيق اختبار قدرات طلاب المرحلة الثانوية تتجه وزارة التعليم إلى مراجعة هذا الإجراء للتأكد من جدواها؛ وهو ما يثير علامات استفهام في كون الوزارة بعد مُضي هذه السنوات تتنبه لأخطاء وقعت فيها، وأعطت مبررًا واهيًّا بكونه يستنزف أموال الطلاب المختبرين، وكأنها استشعرت في وقت متأخر الرأفة بهؤلاء الذين دفعوا مبالغ مالية في سبيل اجتياز تلك العقبة!

ونتساءل: هل بالفعل المناهج الدراسية غير موثوق بها؛ إذ لم تتمكن من إعطاء مؤشر حقيقي كي تسمح بالقبول في الجامعات؟ وهل المناهج لم تستطع تنمية قدرات الطلاب في مستويات الاستنتاج والتحليل والتفكير والتطبيق والفهم؛ وهو ما يصعب عليهم جاهزية مواصلة الدراسة في الجامعات؟ وأسئلة أخرى تنشطى: هل حققت تلك المقاييس العدالة كما تزعم الوزارة في وقت مضى؟ وهل رفعت الكفاءة لمؤسسات التعليم؟ أم ظلت كما هي؟ وما الدراسات المتخصصة التي قدمتها في مجال القياس التربوي؟ وإذا وُجدت فما نتائجها؟ وهل يمكن التفسير بأن القياس يغلب عليه الطابع التجاري أكثر من الجانب التعليمي

والتربوي؟ وهنا نلحظ تصاعد القلق لدى الطلاب إزاء الاختبارات؛ وهو ما سبّب ضغطًا نفسيًّا لهم ولأسرهم. وإذا كانت الوزارة ترى أن المناهج الدراسية غير قادرة على تعزيز قدرات الطلاب في الاستدلال الفكري والعلمي والمهني والمهاري والنفسي والثقافي فلم تأخرت في مراجعة تلك المناهج خلال السنوات التي مضت، وهي تدفع بآلاف الطلاب لأداء اختبارات القياس في جو مليء بالخوف والقلق؟ بمعنى أكثر وضوحًا: هل عجزت هيئة تقويم التعليم والتدريب والمركز الوطني للقياس عن إيجاد البرامج والخدمات الاستشارية ومراجعة الاختبارات من أجل وضع الحلول، واكتفت فقط بإعداد وصياغة الأسئلة وتكوين بنك لها؛ ليتلقاها الطلاب بين متذمر وقلق وخائف ومتوتر؟

الذي نتمناه من وزارة التعليم الاهتمام بجانبين مهمّين: أولاً: تحسين وتطوير قدرات المعلمين بشكل مستمر باعتبار المعلم أُس العملية التعليمية، وتكون ملبية للاحتياجات التنموية. أما الجانب الآخر فهو تطوير المناهج؛ لتحوي بين دفتيها كل ما يُنمي الجوانب المهارية والتعليمية؛ لتستطيع هيئة طلاب قادرين على مواصلة الدراسة الجامعية.. وهذا هو المأمول.